



أثر بعض المتغيرات المالية في نسبة الرفع المالي

دراسة تحليلية مقارنة- في عينة من الشركات السعودية والاردنية

رسالة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

تقدمت بها

نضال جاسب خزعل

إشراف الاستاذ الدكتور

حمزة محمود الزبيدي

١٤٣٤ هـ

٢٠١٤ م

المستخلص

انطلقت الدراسة من ضرورة الاهتمام بهيكل التمويل والرفع المالي والمتغيرات المالية (العوامل) التي تؤثر على نسبة الرفع المالي (الربحية، القوة المالية، السيولة، الموجودات الثابتة، نسبة الضريبة، درجة الرافعة التشغيلية، الحجم، النمو، المخاطرة)، وتجسدت مشكلة الدراسة في مدى استخدام الشركات المساهمة السعودية والاردنية لنسبة الرفع المالي ومدى تأثير تلك العوامل على نسبة الرفع المالي، وشملت عينة الدراسة (٢٠) شركة سعودية مساهمة (٢٠) شركة اردنية مساهمة في قطاعات مختلفة مسجلة في سوق الاوراق المالية السعودي والاردني للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٢)

حددت الدراسة فرضيات جرى اختبارها بأدوات احصائية منها : النسبة المئوية والوسط الحسابي ، والانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج (SPSS).

أسفرت الدراسة عن مجموعة من الاستنتاجات من أهمها: السيولة تعتبر عامل ذو تأثير في تحديد نسبة الرفع المالي، فالشركات التي تعاني من انخفاض السيولة تتراكم لديها ديونها قصيرة الاجل ، لذلك لا تستطيع اللجوء الى الرفع المالي، وتفضل الشركات التي تمتلك موجودات ثابتة بنسبة كبيرة لمجموع موجوداتها استخدام الرفع المالي فهي تقترض بمعدل فائدة أقل ويعزى ذلك ان الاموال المقترضة مضمونة بقيمة الموجودات الثابتة.